معونة المليار مذلة!

بدون الاستغناء عن المعونة الأمريكية السامة ، وحل هيئاتها فى مصر ، فما من ضمان لاستقلال وطنى للبلد المركزى فى أمته العربية وعالمه الإسلامى ، وبدون وجود استقلال وطنى ، فلا تنمية ولا تصنيع حقيقى ، ولا عدالة اجتماعية ، ولا ديمقراطية تغرى الناس بتصديقها وحمايتها .

وقد كان واحدا من أعظم آثام حكم الإخوان القصير العمر ، أن قضية الاستقلال الوطنى لم توضع أصلا فى الحسبان ، بل جرى استمراء حالة الاحتلال السياسى الأمريكى لمصر ، والاستظلال بالنفوذ الأمريكى المتضخم ، والذى تمثله ثانى أكبر سفارة أمريكية ـ بعد السفارة فى العراق ـ فى العالم ، وحيث تبدو السفيرة ـ أو السفير ـ الأمريكية فى وضع المندوب السامى البريطانى القديم ، وتضم السفارة المحصنة كقلعة فى قلب القاهرة ، تضم محطة المخابرات المركزية الرئيسية فى الشرق الأوسط ، كما تدير جهازا متضخما للمعونة يدير حركة واحد وثلاثين ألف أمريكى فى مصر ، وفيما يشبه سلطة انتداب قائمة بخبرائها فى كافة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، أضف إلى ذلك هيئات ذات وضع ممتاز من نوع "غرفة" التجارة الأمريكية فى مصر ومؤسسات التمويل المدارة بمعرفة المخابرات المركزية ، ويكاد يوجد لكل وزارة أو هيئة مصرية هيئة أو وزارة ظل أمريكية ، تناظرها وتتشاور معها ، وتشارك عمليا فى صنع القرار ، وتلك حالة تداعت منذ عقد ما يسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، والتى انتهت بأحكام ملاحقها الأمنية إلى نزع سيادة السلاح المصرى عن غالب سيناء ، وبعمق يصل إلى مئة وخمسين كليو مترا ، وقد بدأت المعونة الأمريكية فى الانتظام مع بدء سريان المعاهدة الملعونة ، أدت المعاهدة إلى نزع سيادة السلاح ، ثم جاءت

المعونة الأمريكية الضامنة ، وانتهت إلى نزع سيادة قرار السياسة والاقتصاد فى القاهرة ، ولم يعد يصنع القرار فى القاهرة إلا صوريا ، فقد وضعت مصر تحت وصاية شاملة ، جرت فى ظلها عملية تجريف واسعة للقلاع الصناعية الكبرى ، والتحول بالاقتصاد المصرى من الطابع الانتاجى إلى الطابع الريعى ، وإغراق البلد فى ديون خارجية وداخلية ثقيلة ، والسيطرة على معدة المصريين بشحنات القمح الأمريكى ، وتقسيم المجتمع إلى أغنى طبقة وأفقر شعب ، وجعل مصر دائما فى حالة لهاث ، وعلى حافة هاوية ، فلا هى تغرق ولا هى تطفو وتنجو .

وكان سر الرضا الأمريكى على حكم الإخوان ظاهرا ، فقد تعهدت قيادة الإخوان البائسة بعدم المساس بالوضع الاحتلالى ، وفى سياق من إعادة إنتاج منهجية لثلاثية الاختيارات الملعونة الموروثة عن حكم مبارك ، وهى الولاء للأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب ، كان ذلك مما يطمئن الأمريكيين ، ويدفعهم لتقبل حكم جماعة تصف نفسها بالإسلامية ، وعلى ظن أن ذلك يجلب شعبية مستديمة تسند المشروع الأمريكى فى المنطقة، والمرتكز إلى ضمان ولاء القاعدة المصرية ، وحتى لو استلزم ذلك نزع لافتة المشروع الأمريكى ، وإعادة تسميته بالمشروع الإسلامى ، لكن الكذبة سقطت سريعا ، وكما توقع كاتب السطور فيما كتب خلال الخمس سنوات الأخيرة ، وكان السقوط مفاجأة مذهلة للأمريكان كما للإخوان ، وفى فوضى الذهول تكشف المخبوء الظاهر ، فقبل موعد "تمرد" - فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ - سارعت السفيرة الأمريكية آن باترسون إلى لقاء المليادير خيرت الشاطر الرجل الأقوى فى قيادة الإخوان ، ووضعت بيض الأمريكيين كله فى سلة الإخوان ، وأكدت دعم واشنطن لرئاسة الإخوانى محمد مرسى ، وبدعوى أنه الرئيس المنتخب عبر الصناديق ، وتماما كما فعل جون ماكين ، المرشح الجمهورى السابق للرئاسة الأمريكية ، والذى وصف ما جرى فى مصر مع إسقاط الإخوان بأنه انقلاب عسكرى، وكأنه لم يسمع عن ثورة شعبية أسطورية جرت فى مصر ، وكانت

تتويجا لموجات ثورية تتابعت منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وكما لم يكن لقيادة الجيش المصرى من خيار فى ٢٠١١ سوى أن تخلع مبارك ، فلم يكن للجيش المصرى سوى خيار عزل مرسى فى ٢٠١٣ ، فلا يملك الجيش المصرى أن يتحرك خارج إرادة الشعب ، وربما الفارق الظاهر، أن الجيش المصرى فعلها فى ٢٠١١ بالتشاور مع واشنطن ، بينما أعرضت قيادة الجيش المصرى الجديدة فى ٢٠١٣ عن رغبات واشنطن ، وصدعت لأمر عشرات الملايين فى الثلاثين من يونيو ، والتى كانت فى مقام القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأصدرت أمرها الذى نفذته القيادة العامة ، وعزلت مرسى الذى فقد شرعيته الانتخابية منذ أصدر إعلانه الديكتاتورى المنكود فى أواخر ٢٠١٢ ، ولم يعد يؤيده سوى الإخوان والأمريكان .

وما من ضمانة لتثبيت الثورة وتأمينها بغير خلع النفوذ الأمريكى المتضخم فى مصر ، وحصر مشكلة الإخوان فى السياق الداخلى المصرى تماما ، وإدماجهم فى عملية ديمقراطية وطنية خالصة ، فالاستقلال الوطنى هو السند الجوهرى لأى تحول ديمقراطى سليم ، وبدون البدء بالاستغناء عن المعونة الأمريكية وحل هيئاتها ، فلا مقدرة حقيقية على التقدم لتحقيق هدف استعادة الاستقلال الوطنى ، ولا مقدرة حقيقية على خلع ظواهر العنف والإرهاب من جذورها ، واستعادة سيطرة الدولة عسكريا على سيناء حتى الحدود الدولية ، ونظن أن ذلك هو جوهر التفويض الذى قدمه الشعب المصرى للفريق أول عبد الفتاح السيسى فى الخروج الأسطورى مساء الجمعة ٢٦ يوليو ٢٠١٣ ، والذى ارتفعت فيه صيحة "باى باى أمريكا" ، وفى تاريخ مفعم بإيحاءات الوطنية الثورية ، ففى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، جرى طرد الملك فاروق من مصر ، وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، صدر قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس ، ثم أن الخروج الكبير فى ٢٦ يوليو ٢٠١٣ يذكر بالخروج الشعبى التلقائى فى ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ ، والذى فوض عبد الناصر وقتها بإعادة بناء الجيش ، ونظن أن ذلك هو جوهر التفويض نفسه

الذى حصل عليه عبد الفتاح السيسى ، والذى ترافقت صوره مع صور عبد الناصر فى هبة الشارع الأسطورية بعشرات ملايينها ، فالمطلوب هو إعادة بناء الجيش حجر الزاوية فى التكوين المصرى ، وبعيدا عن المعونة العسكرية الأمريكية بالذات ، والمعروف أن المعونة الأمريكية قد تحولت فى غالبها إلى معونة عسكرية ، فمن بين ما يزيد قليلا على المليار ونصف المليار دولار هى إجمالى المعونة الأمريكية السنوية حاليا ، هناك ألف وثلثمائة مليون دولار فى صورة معونة عسكرية ، يضيع ثلثها تقريبا فى صورة أجور لخبراء أمريكيين من العاملين عليها ، بينما لا تملك مصر حرية التصرف فى الثلثين الباقيين ، فلا بد من الاتفاق مع الأمريكيين على كيفية انفاق المبلغ التافه ، وبعضه يوجه للتدريب وربط العسكريين المصريين بتقاليد الجيش الأمريكى ، وأغلبه يوجه لشراء أسلحة متقادمة مما تسمح به واشنطن ، والتى تحرص - بطبائع الأمور - على هوة واسعة عميقة تفصل تسليحها للجيش الإسرائيلى عن تسليحها للجيش المصرى ، وهذه هى المصيبة الأولى الناتجة عما يسمى بالمعونة ، فهى تضمن للأمريكيين إضعاف الجيش المصرى دائما بالمقارنة بالجيش الإسرائيلى ، أضف إلى ذلك ماهو أخطر ، وهو تدمير الصناعة الحربية المصرية ، فلدى مصر بنية تحتية مميزة للصناعات الحربية ، ولديها خبرات بشرية هائلة ، ولديها كيان بدأ طموحا فى أواسط سبعينيات القرن العشرين ، وهو "الهيئة العربية للتصنيع" ، وكانت فكرتها الجوهرية هى استثمار فوائض مال خليجى مع خبرة بشرية مصرية ، وبهدف تطوير صناعة السلاح العربى ، وقد تعرض ذلك كله للتجريف مع عقد ما يسمى معاهدة السلام ، ومع التزامات المعونة الأمريكية ، وتحول غالب جهد المصانع الحربية المصرية إلى صناعة الثلاجات والغسالات والبوتاجازات ، وكان ذلك تحريف للكلم عن مواضعه الحربية إلى مواضع مدنية ، وهو ما أراده الأمريكيون ، والذين وضعوا الصناعات الحربية المصرية تحت رقابة لصيقة ، ولم يسمحوا بغير صناعات تجميع بسيطة لبعض دباباتهم المتقادمة ، وقد ترافق ذلك

كله مع تجريف الصناعة المدنية الثقيلة ببرامج الخصخصة وروشتات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ومع وقف المشروع الفضائى والمشروع النووى المصرى ، وجرى تحويل مصر إلى خرابة ينعق فيها بوم الأمريكان وغراب الإخوان .

ولاحظوا ـ مع ذلك ـ أننى لم أذكر الفوائد العينية المباشرة لواشنطن مقابل مبلغ المعونة الذى صار تافها ، فقد جرت أمركة كل مواقف السياسة المصرية من قضايا المنطقة ، وجرت أمركة نخبة موالية فى ميادين السياسة والثقافة والسلاح ، وحصلت واشنطن على تسهيلات عسكرية مباشرة فى الأراضى والمياه والأجواء المصرية ، بينها مثلا ـ وحسب تقرير لمكتب المحاسبات الأمريكى ـ السماح بعبور ٣٦ ألفا و ٥٥٣ طلعة جوية لطائرات أمريكية مقاتلة ذاهبة بالدمار إلى أفغانستان والعراق بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ .

وما خفى كان أفدح فى معونة المليار مذلة .

"القدس العربى " فى ١٢ من أغسطس٢٠١٣